

## افصاحات اضافية في المعلومات المالية المرحلية الموحدة المختصرة (غير مراجعة)

للتسعة أشهر المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢١  
بآلاف الدنانير البحرينية

في ١١ مارس ٢٠٢٠، أعلنت منظمة الصحة العالمية تفشي جائحة كورونا (كوفيد ١٩) وتطورها بسرعة على مستوى العالم. وقد أدى ذلك إلى تباطؤ اقتصادي عالمي مع عدم اليقين في البيئة الاقتصادية. ويشمل ذلك تعطيل العمل في أسواق المال، وأسواق الائتمان المتدهورة، ومخاوف السيولة. اتخذت السلطات تدابير مختلفة لاحتواء تفشي الوباء، بما في ذلك تطبيق قيود على السفر وتدابير الحجر الصحي. كان للوباء، والإجراءات والسياسات الناتجة عنه أثراً على المجموعة. تراقب المجموعة عن كثب وضع جائحة كورونا (كوفيد ١٩)، وتجاوباً مع آثارها، قامت بتفعيل خطة مواصلة الأعمال، وبعض ممارسات إدارة المخاطر المختلفة الأخرى، بغرض إدارة والتعامل مع أي تعطيل للأعمال في عملياتها وأدائها المالي.

في ٢٠٢٠، أعلن مصرف البحرين المركزي عن إجراءات مختلفة لمواجهة آثار جائحة الكورونا، ولتخفيف متطلبات السيولة في الاقتصاد ومساعدة البنوك على الالتزام بالنسب التنظيمية، وفيما يلي بعض هذه الإجراءات الهامة:

- تأجيل دفع الأقساط لفترة ٦ أشهر للعملاء المؤهلين.
- معاملات إعادة الشراء الملزمة للبنوك المؤهلة بنسبة صفر بالمئة.
- تخفيض نسبة الاحتياطي النقدي من ٥% إلى ٣%.
- تخفيض نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر من ١٠٠% إلى ٨٠%.
- إضافة إجمالي خسارة التعديل ومخصص الخسائر الائتمانية الإضافية للمرحلة ١ و ٢ من مارس إلى ديسمبر ٢٠٢٠، إلى رأس المال من الفئة الأولى للسنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ و ٣١ ديسمبر ٢٠٢١. وخصم هذا المبلغ بشكل تناسبي من رأس المال من الفئة الأولى على أساس سنوي للثلاث سنوات المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، و ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، و ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤.

التدابير والإجراءات المذكورة أعلاه أدت لآثار التالية على المجموعة:

- تأجيل أقساط القروض لفترة ٦ أشهر حسب تعليمات مصرف البحرين المركزي يتطلب من البنوك المتأثرة احتساب خسارة التعديل لمرة واحدة في حقوق الملكية. تم حساب خسارة التعديل كالفارق بين صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المعدلة المحتسبة باستخدام معدل الفائدة الفعلي الأصلي والقيمة الدفترية الحالية للموجودات المالية بتاريخ التعديل. لاحقاً، أعلن مصرف البحرين المركزي عن تأجيل ثاني وثالث لأقساط القروض، وذلك ابتداءً من سبتمبر ٢٠٢٠ لمدة ٤ أشهر، وابتداءً من يناير ٢٠٢١ لمدة ستة أشهر. ولقد سمح التأجيلان الأخيران للبنوك بفرض أرباح، وبالتالي لم ينتج عنهما أي خسائر تعديل إضافية على المجموعة.
- أعلنت حكومة مملكة البحرين عن العديد من برامج التحفيز الاقتصادي ("الحزم") لدعم الأعمال التجارية في هذه الأوقات الصعبة. استلمت المجموعة مساعدة مالية من الجهات التنظيمية تمثل سداداً محدداً لجزء من تكاليف الموظفين، وتنازل عن الرسوم والضرائب ورسوم الخدمات، والتمويل الذي لا يتحمل فائدة المستلم من الحكومة/الجهات التنظيمية، استجابة لإجراءات الدعم لمواجهة جائحة الكورونا، فقد تم احتسابها مباشرة في حقوق ملكية المجموعة.
- إن إجراء تأجيل أقساط القروض لفترة ٦ أشهر يشمل شرطاً لتعليق الحد الأدنى للدفعات، ورسوم الخدمة، وأرصدة بطاقات الائتمان المستحقة، مما أدى لانخفاض جوهري في دخل الرسوم للمجموعة.
- تستمر المجموعة بالوفاء بالمتطلبات التنظيمية لنسب كفاية رأس المال، وتغطية السيولة، وصافي التمويل المستقر.
- انخفاض إنفاق المستهلكين الناتج عن التباطؤ الاقتصادي، أدى لزيادة الأرصدة عند الطلب التي تحتفظ بها المجموعة، في حين انخفضت الودائع لأجل مقارنة مع نفس الفترة من السنة السابقة. هذه الآثار خففت جزئياً من ضغط السيولة الذي تواجهه المجموعة نتيجة لإجراء تأجيل أقساط القروض لفترة ٦ أشهر، وفقاً لتوجيهات مصرف البحرين المركزي.
- الوضع الاقتصادي الصعب أدى بالمجموعة لاحتساب خسائر ائتمانية متوقعة إضافية على تعرضاتها.

افصاحات اضافية في المعلومات المالية المرحلية الموحدة المختصرة (غير مراجعة) (يتبع)  
للتسعة أشهر المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢١  
بآلاف الدنانير البحرينية

فيما يلي ملخص للأثار الاقتصادية المذكورة أعلاه على المجموعة كما في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢١:

صافي الأثر حقوق الملكية الموحد للمجموعة بآلاف الدنانير البحرينية	صافي الأثر بيان المركز المالي الموحد للمجموعة بآلاف الدنانير البحرينية	صافي الأثر بيان الدخل الموحد بآلاف الدنانير البحرينية
-	١٥,٤٦٤	-
-	٤٠,٧٤١	-
(١٤,٧١١)	-	-
١,٨١٤	-	-
-	-	(١٨٩)
-	-	(٢٧٤)
(٢,٧٠٣)	(٢,٣٦١)	٣٤٢
(١٥,٦٠٠)	٥٣,٨٤٤	(١٢١)

متوسط انخفاض الاحتياطي النقدي  
اتفاقية إعادة الشراء الميسر بنسبة ٠%  
خسارة التعديل  
منح حكومية  
سيولة مجهدة  
دخل بطاقات الائتمان  
الخسائر الائتمانية الإضافية لأثر جائحة كورونا (كوفيد ١٩)

تم تقديم المعلومات الإضافية أعلاه التزاماً بتعميم مصرف البحرين المركزي رقم OG/٢٥٩/٢٠٢٠ (إصدار تقرير عن الأثر المالي لجائحة الكورونا (كوفيد - ١٩))، المؤرخ ١٤ يوليو ٢٠٢٠. يجب أن لا تعتبر هذه المعلومات كمؤشر على نتائج السنة بأكملها، أو الاعتماد عليها لأي أغراض أخرى. نظراً للشكوك المحيطة بوضع جائحة الكورونا (كوفيد - ١٩) الذي لا يزال يتطور، فإن الأثر أعلاه هو كما في تاريخ إعداد هذه المعلومات. قد تتغير الظروف، مما يؤدي بهذه المعلومات لأن تصبح قديمة وغير نافعة. بالإضافة لذلك، فإن هذه المعلومات لا تمثل تقييماً شاملاً وكاملاً لأثر جائحة الكورونا (كوفيد - ١٩) على المجموعة. لم تخضع هذه المعلومات لمراجعة رسمية من قبل المدقق الخارجي.

أمير عبدالغني ديري  
رئيس تنفيذي - الشؤون المالية  
٢٥ أكتوبر ٢٠٢١م